الأمم المتحدة

FCCC/CP/2025/5

الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ

Distr.: General
25 September 2025
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف

الدورة الثلاثون

بيليم، 10–21 تشرين الثاني/نوفمبر 2025

البند 8(أ) من جدول الأعمال المؤقت

المسائل المتعلقة بالتمويل

التمويل المناخي الطويل الأجل

الحوار الوزاري السادس الرفيع المستوى لفترة السنتين بشأن التمويل المناخي

مذكرة من الرئيس*

موجز

تتضمن هذه الوثيقة موجزاً للحوار الوزاري الرفيع المستوى السادس لفترة السنتين بشأن التمويل المناخي الذي عُقد في إطار الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف. وأعد التقريرَ رئيسُ تلك الدورة بدعم من الأمانة. واستُرشد في الحوار بالتقرير الثاني عن التقدم المحرز نحو تحقيق هدف التعبئة المشتركة لـ 100 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية (دولار) سنوياً من أجل تلبية احتياجات البلدان النامية في سياق إجراءات التخفيف المجدية والشفافية في التنفيذ، الذي أعدته اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل.

* قُدِّم هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات لتجهيزه بعد الموعد النهائي لأسباب فنية خارجة عن إرادة المكتب المقدم للتقرير.

الرجاء إعادة الاستعمال

قائمة المختصرات

الهدف الكمي الجديد	الهدف الكمي الجماعي الجديد المتعلق بالتمويل المناخي
لجنة التمويل	اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل

أولاً- مقدّمة

ألف- الولاية

1- قرر مؤتمر الأطراف عقد حوار وزاري رفيع المستوى كل سنتين بشأن التمويل المناخي يبدأ في عام 2014 وينتهي في عام 2020، وطلب من رئاسة مؤتمر الأطراف تلخيص مداولات الحوار[1]. وعُقد الحوار الوزاري الرفيع المستوى الأول خلال الدورة 20 لمؤتمر الأطراف، والثاني خلال الدورة 22، والثالث خلال الدورة 24، والرابع خلال الدورة 26.

2- وقرر مؤتمر الأطراف في دورته 26 اختتام المناقشات المتواصلة بشأن التمويل المناخي الطويل الأجل في عام 2027. وقرر أيضاً أن يجري في الأعوام 2022 و2024 و2026 حوارات وزارية رفيعة المستوى تُعقد كل سنتين بشأن التمويل المناخي[2].

3- ورحب مؤتمر الأطراف في دورته 29 بالمداولات التي تخللت الحوار الوزاري الرفيع المستوى السادس بشأن التمويل المناخي وأعرب أن تطلعه إلى تلقي ملخصها الذي تولى إعداده رئيس الدورة 29 لمؤتمر الأطراف لينظر فيه مؤتمر الأطراف في دورته 30[3].

باء- النطاق

4- ترد الرسائل الرئيسية المنبثقة عن الحوار الوزاري الرفيع المستوى السادس بشأن التمويل المناخي في الفصل الثاني أدناه، تليها في الفصل الثالث أدناه معلومات عن وقائع الحوار. ويلخص الفصل الرابع أدناه العرض والمناقشات التي دارت خلال الحوار.

جيم- الإجراء الذي يمكن أن يتخذه مؤتمر الأطراف

5- لعل مؤتمر الأطراف يود في دورته 30 أن ينظر في هذا الملخص باعتباره مساهمةً في مداولاته المتعلقة بالتمويل المناخي الطويل الأجل.

ثانياً- الرسائل الرئيسية

6- تباينت آراء الأطراف بشأن مدى تحقق هدف البلدان المتقدمة الأطراف المتمثل في التعبئة المشتركة لـ 100 بليون دولار سنوياً من أجل التمويل المناخي للبلدان النامية بحلول عام 2022. ومع أن التقدم المحرز نحو تحقيق هدف الـ 100 بليون دولار كان مهماً، فقد أدى تأخر تحقيق الهدف في الوقت المحدد وعدم وجود منهجية متفق عليها لحساب التمويل المناخي المقدم والمعبأ، فضلاً عن عدم وجود تعريف للتمويل المناخي، إلى تقويض ثقة بعض الأطراف في العملية المتعددة الأطراف وتعويلها عليها.

7- ولا يوجد نهج "واحد مناسب للجميع" إزاء التمويل المناخي، الذي يجب أن يواكب احتياجات وظروف ومسارات وأولويات فرادى البلدان النامية. ومع ذلك، ثمة حاجة ماسة إلى تمويل مناخي مستدام ويمكن التنبؤ به ويمكن الوصول إليه لدعم البلدان النامية في تنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً وخطط تكيفها الوطنية واستراتيجيات تمنيتها الطويلة الأجل وفق نسق منخفض الانبعاثات.

(1) المقرر 3/م أ-19، الفقرة 13.

(2) المقرر 4/م أ-26، الفقرتان 18 و20.

(3) المقرر 1/م أ-29، الفقرة 5.

8- ويجب معالجة العوائق التي تحول دون وصول البلدان النامية – ولا سيما تلك المعرضة بوجه خاص للآثار الضارة لتغير المناخ و/أو التي تواجه قيوداً على صعيد القدرات – إلى التمويل المناخي من خلال تبسيط وترشيد عمليات تقديم الطلبات إلى الصناديق كافة، وخفض تكاليف المعاملات، وتسريع الموافقة على التمويل.

9- ويشار إلى أن توفير التمويل المناخي في شكل منح وقروض ميسرة للغاية أمر بالغ الأهمية لتجنب زيادة عبء ديون البلدان النامية وإتاحة حيز مالي للعمل المناخي، الأمر الذي يمكن أن يتسنى مثلاً من خلال التوسع في استخدام شروط تخفيف عبء الديون والإعفاء من الديون، فضلاً عن مقايضة الديون.

10- وثمة حاجة إلى شراكات استراتيجية بين القطاعين العام والخاص من أجل إفساح المجال لاستثمارات القطاع الخاص على نطاق واسع، إلى جانب إتاحة بيئة سياساتية مواتية وبناء قدرات مستدامة يقودها الطلب. ويجب أن يتماشى التمويل الخاص المعبأ مع الظروف والأولويات الوطنية لضمان دعمه للاستدامة على المدى الطويل.

11- ولا يزال التكيف يعاني من نقص في التمويل على الرغم من تزايد الاحتياجات. فالتمويل العام مهم بصفة خاصة لإجراءات التكيف. وثمة حاجة إلى التحول نحو تحقيق المزيد من التوازن بين التمويل والإجراءات الموجهين للتكيف من جهة وللتخفيف من جهة أخرى؛ ويتعين تعزيز تمويل التكيف من خلال المنح والقروض الميسرة حيثما لا تكون القروض بسعر السوق خياراً ممكناً.

12- ومن الأهمية بمكان أن يتاح لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية تمويل مناخي يمكن التنبؤ به ويقوم على المنح ويسهل الوصول إليه، عن طريق تحديد حد أدنى من المخصصات وتبسيط طرائق الوصول، على سبيل المثال، مع الاعتراف بضعف هذه البلدان أمام التأثيرات السلبية لتغير المناخ والقيود الكبيرة المطروحة على صعيد القدرات.

13- ويتيح استخدام الأدوات والآليات المالية المبتكرة، مثل التمويل المختلط، ومقايضة الديون بإجراءات حفظ الطبيعة، والسندات الخضراء، إمكانية زيادة الموارد المالية بموازاة مع إتاحة الحيز المالي اللازم. وينبغي استخدام رأس المال العام على نحو استراتيجي للحد من مخاطر الاستثمار الخاص وتحفيز هذا الاستثمار، ولا سيما من خلال الإقراض بالعملة المحلية والضمانات وآليات تغطية الخسائر الأولى، مع التسليم بمحدودية الموارد العامة.

14- ويمكن للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تؤدي دوراً رئيسياً في توسيع نطاق التمويل المناخي، بما في ذلك من خلال تنفيذ إصلاحات تكفل تلاؤم رأس المال، وتحسين أداء الميزانيات، وتعبئة المزيد من رأس المال الخاص، واعتماد أدوات مثل الضمانات، ورأس المال المُخاطر، والإقراض بالعملة المحلية، وآليات التمويل المختلط.

15- ومن المهم وجود عملية شفافة وشاملة لتحديد الهدف الكمي الجديد. ويجب أن يكون الهدف الكمي الجديد طموحاً وكافياً لتلبية الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية. ويجب أن يُسترشد بالدروس المستفادة من هدف الـ 100 بليون دولار في تصميم الهدف الكمي الجديد، بما يشمل إيلاء الأولوية للتمويل القائم على المنح والتمويل الميسر للغاية والسعي إلى تحقيق التوازن بين تمويل التخفيف والتكيف.

ثالثاً- المداولات

16- عُقد الحوار الوزاري السادس رفيع المستوى بشأن التمويل المناخي في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 خلال الدورة 29 لمؤتمر الأطراف بدعوة من رئيس المؤتمر، مختار بابابيف. وأعد رئيس

مؤتمر الأطراف في دورته 29، بدعم من الأمانة، برنامج الحوار ودعا الأطراف، والمراقبين، ومنظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية، ودوائر الاتفاقية الإطارية، والمنظمات غير الحكومية إلى المشاركة فيه. ويُتاح البرنامج وتسجيل الحوار والوثائق الأخرى ذات الصلة في الموقع الإلكتروني للاتفاقية الإطارية[4].

17- وتَشَارك في إدارة الحوار كل من آموس لوغولوبي، وزير الدولة للمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية في أوغندا، وجنيفر لي مورغان، وزيرة الدولة والمبعوثة الخاصة للعمل الدولي من أجل المناخ في ألمانيا.

18- وألقى كل من سيمون ستيل، الأمين التنفيذي للاتفاقية الإطارية، والسيد مختار بابابيف ملاحظات افتتاحية؛ وقدم كل من غابرييلا بلاتر وريتشارد مويونغي، عضوي لجنة التمويل عرضاً تمهيدياً بشأن نتائج التقرير الثاني عن التقدم المحرز نحو تحقيق هدف التعبئة المشتركة لمبلغ 100 بليون دولار سنوياً من أجل تلبية احتياجات البلدان النامية في سياق إجراءات التخفيف المجدية والشفافية في التنفيذ[5].

19- وأخيراً، أُجريت مناقشة مفتوحة بين الوزراء وكبار المسؤولين ورؤساء المنظمات، استُرشد فيها بالأسئلة التالية التي صاغتها رئاسة الدورة 29 لمؤتمر الأطراف:

(أ) ما هي الدروس المستفادة من تحقيق الهدف، وما هي الممارسات الجيدة التي يمكن للحكومات ومقدمي التمويل المناخي الدولي الحفاظ عليها وتحسينها لتلبية احتياجات البلدان النامية؟

(ب) كيف يمكن أن يحقق تقديم التمويل المناخي التوازن بين الاستجابة لاحتياجات التخفيف والتكيف؟

(ج) كيف يمكن أن يؤدي استخدام الأدوات المبتكرة إلى زيادة تعبئة التمويل المناخي، ولا سيما التمويل الميسّر للإجراءات المناخية في البلدان النامية؟

رابعاً- ملخص العرض والمناقشة

ألف- عرض تقديمي عن التقرير الثاني بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق هدف الـ 100 بليون دولار

20- تولت إعداد التقرير الثاني عن التقدم المحرز نحو تحقيق هدف الـ 100 بليون دولار لجنة التمويل استجابةً للتكليف الصادر عن الدورة 27 لمؤتمر الأطراف [6]. وينظر التقرير في التقدم المحرز في الأبعاد الثلاثة للهدف: التعبئة المشتركة لـ 100 بليون دولار سنوياً بحلول عام 2020 وحتى عام 2025؛ وتلبية احتياجات البلدان النامية؛ وتحقيق الهدف في سياق إجراءات التخفيف المجدية والشفافية في التنفيذ.

21- ويعرض التقرير معلومات مستمدة من مصادر متنوعة من البيانات جمعت باستخدام طرق محاسبية مختلفة. ويشير التقرير، استناداً إلى تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلى أن التمويل

(4) https://unfccc.int/event/6th-high-level-ministerial-dialogue-on-climate-finance-mandated-event-by-invitation-only.

(5) SCF. 2024. *Second report on progress towards achieving the goal of mobilizing jointly USD 100 billion per year to address the needs of developing countries in the context of meaningful mitigation actions and transparency on implementation*. Bonn: UNFCCC متاح في: https://unfccc.int/process-and-meetings/bodies/constituted-bodies/standing-committee-on-finance-scf/progress-report. انظر الوثيقة FCCC/CP/2024/6/Add.3–FCCC/PA/CMA/2024/8/Add.3 للاطلاع على الموجز التنفيذي.

(6) المقرر 13/م أ-27، الفقرة 15.

المناخي الذي قدمته وعبأته البلدان المتقدمة الأطراف بلغ 115,9 بليون دولار في عام 2022[7]. وأشارت التقديرات الأولية التي جمعتها لجنة التمويل في سياق إعداد تقييمها السادس لفترة السنتين واستعراضها العام لتدفقات التمويل المناخي إلى أن ما قُدم وعُبِّئ من تمويل مخصص للمناخ قد بلغ 67,1 بليون دولار في عام 2022، باستثناء التدفقات الواردة من المنظمات المتعددة الأطراف؛ في حين قدرت منظمة أوكسفام أن التمويل المناخي المقدم في شكل منح أو ما يعادلها ظل في حدود 28–35 بليون دولار في عام 2022[8]. ووفقاً للمصادر الثلاثة جميعها، طرأت زيادة في تدفقات التمويل المناخي إلى البلدان النامية منذ عام 2020، وخلص أحد تلك المصادر إلى تحقيق هدف الـ 100 بليون دولار وتجاوزه في عام 2022.

22- وفيما يتعلق بتقييم مدى تلبية هدف المائة بليون دولار احتياجات البلدان النامية، يقارن التقرير بين التوزيع النسبي لتدفقات التمويل المناخي وتوزيع احتياجات البلدان النامية المبين في التقرير الثاني بشأن تحديد احتياجات البلدان النامية الأطراف المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية واتفاق باريس. وشكل تمويل التكيف ما بين 24 و44 في المائة من إجمالي تدفقات التمويل المناخي في الفترة 2020–2022؛ في حين تشكل احتياجات التكيف نسبة تتراوح بين 14 و48 في المائة من الاحتياجات المعرب عنها و16–58 في المائة من الاحتياجات المحددة التكاليف، وذلك بحسب ما إذا كانت الأرقام مستمدة من التقارير الوطنية المقدمة في سياق المساهمات المحددة وطنياً، أو البلاغات الوطنية، أو التقارير المحدثة لفترة السنتين للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية.

23- وفيما يتعلق بإجراءات التخفيف والشفافية في التنفيذ، يسلط التقرير الضوء على تزايد عدد الأطراف التي تحدِّث مساهماتها المحددة وطنياً. وحتى تموز/يوليه 2024، كانت 95 في المائة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية و98 في المائة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية قد قدمت مساهمات محددة وطنياً، منها 78 في المائة من المساهمات المحدَّثة. ويشير التأثير الإجمالي لإجراءات التخفيف المبلغ عنها في المساهمات المحددة وطنياً حتى 30 أيلول/سبتمبر 2023 إلى انخفاض متوقع في انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 11,4–12,0 في المائة بحلول عام 2030 مقارنة بمستوى عام 2016؛ ومع ذلك، فوفقاً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ثمة حاجة إلى خفض الانبعاثات بنسبة 43,0 في المائة بحلول عام 2030 مقارنة بمستوى عام 2019 لكفالة التساوق مع مسارات تتيح الحد من الاحترار العالمي ضمن هامش لا يتجاوز 1,5 درجة مئوية[9].

24- وعلاوة على ذلك، يسلط التقرير الضوء على أنه على الرغم من استخدام أدوات مبتكرة، لا تزال هناك تحديات تعترض تعزيز التمويل المناخي، ولا سيما زيادة التمويل الوارد من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وتعبئة رأس المال الخاص. وتواجه البلدان النامية صعوبات في جذب الاستثمار الخاص بسبب ظروف بيئة الاستثمار الأوسع نطاقاً، وصغر حجم الأنشطة، والمخاطر الحقيقية أو المتصورة

(7) OECD. 2024. *Climate Finance Provided and Mobilised by Developed Countries in 2013-2022*. Paris: OECD Publishing. متاح في https://www.oecd.org/en/publications/2024/05/climate-finance-provided-and-mobilised-by-developed-countries-in-2013-2022_8031029a.html.

(8) Oxfam. 2024. *Climate Finance Short-Changed, 2024 Update*. Oxfam. متاح في https://oxfam.app.box.com/s/q32guouexhj6proorwm8f14sv6nvan77.

(9) IPCC. 2018. *IPCC Special Report on the Impacts of Global Warming of 1.5 °C above Pre-industrial Levels and Related Global Greenhouse Gas Emission Pathways in the Context of Strengthening the Global Response to the Threat of Climate Change, Sustainable Development, and Efforts to Eradicate Poverty*. V Masson-Delmotte, P Zhai, H-O Pörtner, et al. (eds.). Geneva: World Meteorological Organization. متاح في https://www.ipcc.ch/sr15/.

العالية في البلدان النامية. وإضافة إلى ذلك، يفتقر العديد من المانحين الرئيسيين المتعددي الأطراف إلى نماذج أعمال مصممة لمواجهة هذه التحديات.

25- وتؤكد الدروس التي استفادها مقدمو التمويل المناخي من هدف الـ 100 بليون دولار أهمية دعم نهج الحد المخاطر على المستوى القطري، وتطوير أصول الأسواق الثانوية لتجميع المشاريع الصغيرة عبر مختلف الأسواق والمخاطر القطرية، وتحفيز المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات الأخرى على زيادة إمكانات تعبئة التمويل المناخي إلى أقصى حد، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تحديد الأهداف، وتعزيز دعم آليات تقاسم المخاطر، والمزيد من مبادرات الإقراض بالعملة المحلية لمعالجة الصعوبات بفعالية.

باء- ملخص المناقشة بناءً على الأسئلة الإرشادية

1- الدروس المستفادة والممارسات الجيدة من تنفيذ هدف الـ 100 بليون دولار

26- أكد المشاركون في سياق عرض التقرير المرحلي الثاني عن هدف الـ 100 بليون دولار الذي قدمه عضواً لجنة التمويل، ضرورة تطبيق الدروس المستفادة من هدف الـ 100 بليون دولار عند تحديد الهدف الكمي الجديد. وأقرت مجموعة من الأطراف بوجود حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لسد الفجوة بين التدفقات الحالية للتمويل المناخي والاحتياجات المالية للبلدان النامية، مؤكدة تحقق هدف الـ 100 بليون دولار في عام 2022. وأشار بعض المشاركين إلى التأثير السلبي لتأخر تحقيق هدف الـ 100 بليون دولار المحدد لعام 2020 على ثقة بعض الأطراف في العملية المتعددة الأطراف.

27- وأثار بعض المشاركين مخاوف بشأن عدم وجود منهجية محاسبية متفق عليها إزاء الهدف والتعريف المعتمد للتمويل المناخي، مما يؤدي إلى تباينات في الأرقام المالية المبلغ عنها. وتُعزى هذه التباينات إلى اختلاف المصادر والأدوات المدرجة في حساب الهدف، مثل القروض بأسعار السوق وائتمانات التصدير، التي اعتبر بعض الأطراف أنها ينبغي ألا تُحسب ضمن الهدف لأن ذلك قد يؤدي إلى ازدواجية في حساب تدفقات التمويل المناخي. وفي هذا السياق، أكد بعض المشاركين الحاجة إلى تعريف واضح ومشترك للتمويل بالمناخي من أجل تعزيز الشفافية في تتبع التدفقات المالية وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التمويل المناخي، مثل هدف الـ 100 بليون دولار، وفي نهاية المطاف بلورة الهدف الكمي الجديد.

28- وسلط العديد من المشاركين الضوء على أن احتياجات التمويل المناخي في البلدان النامية قد شهدت قفزة هائلة بسبب تزايد تواتر الكوارث المرتبطة بالمناخ واستفحالها. ودفعوا بأن هدف الـ 100 بليون دولار لم يكن كافياً عند الاتفاق عليه، وأن الفجوة بين تدفقات التمويل المناخي واحتياجات البلدان النامية قد زادت منذ ذلك الحين. وتتزايد احتياجات التكيف، على وجه الخصوص، مع تعرض البلدان النامية لمزيد من الظواهر الجوية القصوى.

29- وأكد العديد من المشاركين أن أحد الدروس الرئيسية المستفادة من هدف الـ 100 بليون دولار هو أهمية كفالة تدفقات مستدامة ويمكن التنبؤ بها من التمويل المناخي الموجه للبلدان النامية. وسلطوا الضوء على التحديات التي تواجهها البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، في التعامل مع الإجراءات المعقدة والبيروقراطية للحصول على التمويل المناخي، ومتطلبات التمويل المشترك المفرطة، وطول فترات انتظار صرف التمويلات. وأكد العديد من المشاركين الحاجة إلى إزالة الحواجز القائمة أمام الوصول إلى التمويل المناخي من خلال تبسيط وترشيد إجراءات تقديم الطلبات المطبقة في

الصناديق المناخية المتعددة الأطراف وفيما بينها، وتعزيز طرائق الوصول المباشر إلى التمويل مع كفالة توزيع أكثر إنصافاً لتدفقات التمويل المناخي بين البلدان النامية.

30- واعترف بعض المشاركين بأن هدف الـ 100 بليون دولار لم يرق إلى مستوى التوقعات، إذ كان الهدف منه في البداية تعبئة استثمارات خاصة كبيرة موجهة للبلدان النامية إلى جانب التمويل العام. وأشارت بعض الأطراف إلى درس رئيسي مستفاد في هذا الصدد مؤداه أن التدفق التلقائي للتمويل الخاص أمر لا يمكن توقعه دون حوافز سياساتية قوية وضمانات لتغطية المخاطر وبيئات تمكينية وأن تحسين تتبع تدفقات التمويل الخاص أمر مطلوب.

31- وأعاد بعض المشاركين تأكيد أهمية مواءمة التمويل المناخي مع الاحتياجات والظروف والأولويات الوطنية للبلدان النامية، ولا سيما تلك الواردة في المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية، لتجنب تطبيق نهج "واحد مناسب للجميع" وكفالة توجيه الأموال نحو تحقيق نتائج مؤثرة تسهم في تحقيق أهداف اتفاق باريس.

32- وإذ سلم بعض المشاركين بأن المصادر العامة للتمويل المناخي العام لن تكون كافية لتلبية احتياجات البلدان النامية، شدد بعض المشاركين على أهمية الشراكات الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص لتحفيز الاستثمار الخاص على نطاق واسع. وسلط العديد من المشاركين الضوء على أهمية التمويل المختلط في الحد من مخاطر استثمارات القطاع الخاص، ودعوا إلى تهيئة بيئات سياساتية في كل من البلدان المقدمة والمتلقية على حد سواء، تكون مواتية لجذب الاستثمارات الخاصة.

33- وأشار العديد من المشاركين بقلق إلى عبء الديون المتزايد الذي تتحمله البلدان النامية نتيجة ارتفاع مخصصات القروض وتكاليف رأس المال. وشدد عدد منهم على ضرورة تجنب زيادة ديون البلدان النامية عن طريق استخدام التمويل الميسر للغاية والقائم على المنح بدلاً من القروض القائمة على السوق، ولا سيما فيما يتعلق بالتكيف، والتصدي للخسائر والأضرار، ودعم أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وسلط المشاركون أيضاً الضوء على الحاجة إلى توسيع نطاق التدابير الرامية إلى إتاحة حيز مالي، مثل استخدام شروط الديون المتلائمة مع القدرة على تحمل المناخ ومقايضة الديون بإجراءات حفظ الطبيعة.

34- وارتأى بعض المشاركين أن مبادئ الإنصاف والعدالة والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة هي ركيزة أساسية للتمويل المناخي، مؤكدين أن الهدف الكمي الجديد ينبغي أن يراعي هذه المبادئ وأن يكون طموحاً وقابلاً للتحقيق.

2- تحقيق التوازن بين تمويل التخفيف والتكيف

35- سلط العديد من المشاركين الضوء على نقص تمويل التكيف على الرغم من الحاجة المتزايدة إليه، وشددوا على أهمية التمويل العام في دعم جهود التكيف التي تقل في سياقها احتمالية أن تدر استثمارات القطاع الخاص عوائد مالية. ورداً على ذلك، كررت بعض الأطراف التزامها بزيادة توفيرها لتمويل التكيف، بما في ذلك استجابةً للمقرر الذي يحث البلدان المتقدمة الأطراف على أن تضاعف على الأقل حجم ما تقدمه بصورة جماعية من تمويل للتكيف مع تغير المناخ إلى البلدان النامية الأطراف مقارنة بمستوى عام 2019 وذلك بحلول عام 2025، في سياق تحقيق التوازن بين التخفيف والتكيف في توفير الموارد المالية المعززة[(10)].

(10) المقرر 1/م أت-3، الفقرة 18.

36- وشـــدد العديد من المشـــاركين على الحاجة إلى المزيد من التمويل القائم على المنح والقروض الميسـرة لتمويل التكيف مع كفالة توجيه تمويل التخفيف صـوب كفالة الاسـتدامة الطويلة الأجل ومسـارات الانبعاثات المنخفضة الكربون. واقترح بعض المشاركين تشجيع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، في سياق إصلاحاتها المؤسسية، على زيادة توفير التمويل الميسَّر المخصص لجهود التكيف.

37- وأشـار العديد من المشـاركين بقلق إلى انعدام التوازن بين تمويل التخفيف والتكيف، مؤكدين أن احتياجات التكيف تتجاوز تدفقات التمويل المخصـص له، إذ لا يزال العديد من مشـاريع التكيف يعاني من نقص التمويل. ودعا بعض المشـاركين إلى مضـاعفة تمويل التكيف أو زيادته بثلاثة أمثال في سـياق الهدف الكمي الجديد من أجل معالجة أوجه هشـاشـة البلدان التي تفاقمت بسـبب تغير المناخ والنقص التاريخي في تمويل التكيف.

38- وسلط العديد من المشاركين الضوء على أهمية توسيع نطاق التمويل المناخي من أجل التصدي للخسـائر والأضـرار واعتبروا أن تفعيل صـندوق مواجهة الخسـائر والأضـرار يمثل خطوة حاسـمة نحو التصدي للخسائر والأضرار الناجمة عن المناخ. ودعا المشاركون إلى التشغيل الفوري للصندوق من أجل تقديم الدعم إلى المجتمعات المتأثرة.

39- واقترح بعض المشاركين تعبئة الموارد اللازمة لتمويل الحلول القائمة على الطبيعة والبنية التحتية القادرة على تحمل تغير المناخ والتي تحقق منافع مشـتركة على صـعيد التكيف والتخفيف، وأكدوا إمكانية معالجة التأثيرات السلبية لتغير المناخ بموازاة مع تحقيق الاستدامة على المدى الطويل. ومن شأن التمويل المناخي أن يكون أكثر فعالية إذا ما عالج احتياجات التكيف إلى جانب المسـاهمة في التقدم نحو تحقيق أهداف التخفيف العالمية، مما يضـمن تلبية احتياجات التكيف والتخفيف على حد سـواء دون اسـتحداث أولويات متنافسة.

40- وشـدد بعض المشـاركين بقوة على الحاجة إلى ضـمان تخصـيص الموارد وفقاً للمبدأ القائم على إنصـاف أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصـغيرة النامية المعرضـة بوجه خاص للآثار الضـارة لتغير المناخ. ودعا بعض المشاركين إلى وضع أطر تمويلية وأدوات مالية مصممة خصيصاً لمعالجة التحديات الفريدة التي تواجهها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصـغيرة النامية، بما يكفل حصـول هذه البلدان على الموارد المالية التي تحتاج إليها في سـياق التكيف والتخفيف والتصـدي للخسـائر والأضـرار بطريقة عادلة وفي الوقت المناسـب، وذلك مثلاً من خلال تحديد حد أدنى للمخصـصـات في إطار الكيانات التشـغيلية للآلية المالية وصندوق التكيف.

3- توسيع نطاق تعبئة التمويل المناخي من أجل البلدان النامية من خلال أدوات مبتكرة

41- رحب بعض المشاركين بزيادة استخدام التمويل المبتكر، مثل التمويل المختلط، ومقايضـة الديون بإجراءات حفظ الطبيعة، والسندات الخضراء، باعتبار ذلك وسيلة لتوسيع نطاق التمويل المناخي مع الحد من المخاطر المالية التي تواجهها البلدان النامية.

42- وسلط بعض المشاركين الضوء على أن التمويل المختلط يمكن أن يساعد في معالجة الشواغل المتعلقة بتحفيز الاسـتثمار الخاص وتعبئة الآليات المالية المبتكرة اللازمة لتوسـيع نطاق التمويل المناخي دون زيادة عبء الديون على البلدان النامية. واقترحت بعض الأطراف الاعتماد على نحو أكبر على حلول تتيح الحيز المالي اللازم، مثل تخفيف عبء الديون، وتفعيل شـروط الإعفاء من الديون، ومقايضـة الديون بإجراءات حفظ الطبيعة. وأكد بعض المشاركين أهمية استخدام الشراكات الاستراتيجية لتعزيز التصنيفات

الائتمانية للبلدان النامية والحد من مخاطر الاستثمار في العمل المناخي من أجل جذب مشاركة القطاع الخاص.

43- واعتُرف على نطاق واسع بأن الإصلاحات التي يشهدها الهيكل المالي الدولي ضرورية لجعله ملائماً. وتشمل الجوانب الرئيسية لهذه الإصلاحات تعزيز قدرة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على الإقراض، وتحسين ميزانياتها العمومية، وتعبئة المزيد من رأس المال الخاص، وزيادة استخدام الأدوات المالية مثل الضمانات، ورأس المال المُخاطر، والإقراض بالعملة المحلية، وهياكل التمويل المختلط. ودعا بعض المشاركين البلدان المتقدمة والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى مواءمة جهودها من أجل الحد من تجزُّؤ الدعم المقدم إلى البلدان النامية وتعزيز التنسيق في مجال توفير التمويل المناخي.

44- وناقش بعض المشاركين مسألة تهيئة بيئات تمكينية من أجل تعبئة تمويلات القطاع الخاص، وذلك من خلال النُّهج التنظيمية واتباع مسارات محددة وطنياً للتحول من دعم الوقود الأحفوري، الذي لا يتلاءم مع عمليات الانتقال العادل ولا يعالج فقر الطاقة، نحو الاعتماد على الطاقة المتجددة النظيفة والمستدامة. وشدد المشاركون على أهمية تحسين ظروف الاستثمار لجذب رؤوس الأموال الخاصة، مشيرين إلى أن مساهمات القطاع الخاص يمكن أن تساعد في زيادة التمويل المناخي وتحقيق أهداف اتفاق باريس.

45- واقترح بعض المشاركين استخدام أدوات مبتكرة، مثل الرسوم العالمية المصممة لتوليد موارد مالية إضافية ترصد للعمل المناخي في البلدان النامية بما يتماشى مع مبدأ "الملوث هو من يدفع"، بينما حذر آخرون من استخدام الرسوم الدولية بسبب آثارها السلبية المحتملة على الاقتصادات الوطنية.

46- ودعت بعض الأطراف بقوة إلى توسيع قاعدة المساهمين في التمويل المناخي، وسلَّمت بأن بعض البلدان التي أصبحت من الجهات الفاعلة الرئيسية في الاقتصاد المالي العالمي توجد في وضع جيد يؤهلها للمساهمة في جهود التمويل المناخي. وأعربت أطراف أخرى عن شواغل كبيرة بشأن مفهوم توسيع قاعدة المساهمين، مشيرة إلى التزامات توفير وتعبئة التمويل المناخي المنصوص عليها في الاتفاقية واتفاق باريس، ودعت إلى ترتيبات عادلة لتقاسم الأعباء بين البلدان المتقدمة الأطراف.

4- إعلانات بشأن تعبئة التمويل المناخي

47- أعلن ممثل عن السويد عن تعهد بلده بتقديم 8 بلايين كرونة سويدية للتجديد الثاني لموارد الصندوق الأخضر للمناخ، مما يجعل السويد أكبر مقدم للتمويل إلى الصندوق الأخضر للمناخ على أساس نصيب الفرد، إضافة إلى تعهد السويد بتقديم 200 مليون كرونة سويدية إلى صندوق مواجهة الخسائر والأضرار.

48- وأعلن ممثل أستراليا أن الدعم السنوي الذي يقدمه بلده للتكيف مع المناخ قد زاد ثلاث مرات بين عامي 2019 و2023. وكجزء من هذا الجهد، التزمت أستراليا باستثمار أساسي بقيمة 100 مليون دولار رصدته لمرفق القدرة على التحمل في المحيط الهادئ، وهو مبادرة للتمويل المناخي تتملكها وتوجهها منطقة المحيط الهادئ، صُمِّمت لتكون مصدراً حيوياً لدعم جهود التكيف التي تقودها جهات محلية والتأهب للكوارث ومشاريع مواجهة الخسائر والأضرار.

49- وأعلن ممثل عن دولة الإمارات العربية المتحدة أن بلده جمع، من خلال خطة عمله، 85 بليون دولار، وأنشأ أداة مالية مبتكرة للتمويل المناخي بقيمة 30 بليون دولار، ونفذ برنامجاً بقيمة 4,5 بلايين دولار للمساعدة في إدخال الطاقات المتجددة إلى البلدان الأفريقية.